الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسير **ميدان علوم إقتصادية، تجارية وعلوم التسير**

قسم: العلوم الاقتصادية **شعبة: العلوم الاقتصادية**

تخصص: إقتصاديات عمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة

- بلقصة نسيمة إيمان

تحت عنوان:

الإستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة(2000-2020م).

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

إسم ولقب الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د.حري خليفة	استاذ محاضر-ب-	رئيسا
أ.د شريط عابد	أستاذ تعليم العالي	مشرفا ومقرر
أ.د سيدي علي	أستاذ تعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022م

الاهداء

رحلتي الجامعية اشرفت على الانتهاء بالفعل بعد تعب طويل ومشقة

ها أنا اليوم أختم بحث تخرجي بكل حب وتقدير وإمتحان لكل شخص كان له الفضل في مسيرتي

(وأخر دعواهم أن الحمد الله رب العالمين)

الحمد لله على التمام

والشكر لله وله الفضل عند البدء وعند الختام أهدي ثمرة وفرحة تخرجي إلى تلك الإنسانة العظيمة التي كانت ملجأ وسندي في هذه الرحلة أمي.

كلمة شكر

أولا وقبل كل شئ فإن الشكر لله تعالى الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وعلى نعمة التي منبها علينا فهو العليم القدير وتوفيقه لي على إنجاز هذه االطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذ التعليم العالي شريط عابد الذي أشرف علي ولم يبخل علي بتوجيهاته وأيضا لما قدمه من أراء وإرشاد ونصائحه التي ساهمت في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأثمن عباراتت الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء تقويم هذا العمل.

وإلى كل الاساتذة الكرام.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــــــــــــــوى	صفحة
إهداء	VI
شكر	VI
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول والأشكال	VI
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي	
تمهيد	15
المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي	15
المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	15
أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر	15
ثانيا: تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثاني: دوافع واشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	19
أولا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	19
ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	25
ثالثا: شركات متعددة الجنسيات	29
المطلب الثالث: محددا الإستثمار الأجنبي المباشر	30
أولا: المحددات السياسية	30
ثانيا:المحددات الإقتصادية	31
ثالثا: المحددات القانونية	31
رابعا: المحددات التنظيمية التشريعية	32
خامسا: المحددات الإجتماعية والثقافية	33
المبحث الثاني: النمو الإقتصادي	34
المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي ومؤشراته وقياسته	34
أولا:تعريف النمو الإقتصادي	34
ثانيا: أنواع النمو الإقتصادي	35
ثالثا: مصادر النمو الإقتصادي	37

المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي	39
أولا: الناتج المحلي الإجمالي	39
ثانيا :القوة الشرائية	40
ثالثا: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	40
المطلب الثالث: النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	41
أولا: مفهوم التنمية الإقتصادية	42
ثانيا: التنمية الاقتصادية المستدامة	43
ثالثا الفرق بين التنمية والنمو	44
خلاصة الفصل الأول	46
الفصل الثاني: العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصاد	
تمهيد	48
المبحث الأول: توضيح العلاقات من وجهة نظم المدارس	48
المطلب الأول: التحليل الكنزي	48
المطلب الثاني نموذج سولوا سوان	50
المطلب الثالث: التفسير الحديث	53
المبحث الثاني :الإستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة(2000 – 2020م)	56
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	63
الملخص	68

1/ قائمة الأشكال

الشكـــــــــــــل	الصفحة
(1) تصورات دول النمو الإقتصادي	35
(2) الحالة المستقرة للإقتصاد في نموذج سولو سوان	52
(3)إهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإقتصادي	54
(4) يوضح معدل نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة(2000-2014)	57

2/قائمة الجداول

الجـــــــــــــدول	الصفحة
(1)يمثل الفرق في التنمية الإقتصادية ونمو الإقتصادي	45
(2) يوضح تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر خلال فترة(2002-2019)	58
(3)يوضح حجم الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر خلال الفترة(2002-2019)	59

مقدمة

مقدمة

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات فهو أحد المكونات الاساسية للطلب الكلي والكفيل بتوفير مناصب الشغل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي أو بهدف التصدير وله اثار متنوهة على الاقتصاد الوطني ككل لذلك إستوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيق توجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية ككل.

لقد تعاظم دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الصعيد العالمي حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستوياتها ونظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة حيث أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي تلعب دورا في نقل التكنولوجيا الحديثة ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما اكدته نماذج النيوكلاسيكية ونموذج سولو سوان وفي هذا المنطق إشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها.

يعتبر الاستثمار الاجنبي ظاهرة اقتصادية وتعطي صاحبها حق التملك والادراة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارها خلال القرن التاسع عشر، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الاطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقاطبه ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

وفي هذا البحث سنتناول الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال مباحث بإعتباره محور الدراسة واشكاله ودوافعه حيث تسعى الحكومة إلى تحيقق الاستقرار الاقتصادي مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية وهذه الاخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار وتحفيز المستثميرين على زيادة إستثمارتهم غير أن نواحي الاستثمار الاجنبي المباشر متنوعة ومتعددة وتستدعي تحويلات قد تفوق المتوفر منها محليا الامر الذي يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر أخرى أو خارجية لتمويل برامج إستثمارتها.

- إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتة(2020/2000م)؟

-الاسئلة الفرعية:

-ما هو المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر؟

-لماذا يتم اللجوء إلى الاستثمار الاجنبي المباشر؟

-هل الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لها دور على النمو الإقتصادي؟

-ما مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار في الجزائر؟

- فرضيات الدراسة:

بغرض معالجة إشكالية الأطروحة نضع مبدائيا جملة من الفرضيات نلخصها في النقاط التالية:

-الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من معدلات النمو بنسبة كبيرة .

- الاستثمار الاجنبي مصدر تمويل أجنبي مناسب.

- إختبار الفرضيات:

من خلال تحليلنا للمعطيات في هذا المجال إستخلصنا التالي:

-النظرية الأولى مؤكدة لأن:

- الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من معدلات النمو بنسبة كبيرة من خلال ما يوفره من العاملة غايتها تحسين الوضعية الاقتصادية

الفرضية الثانية غير مؤكدة لأن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل جيد، لكن ناتجه المحلي الاجمالي يؤثر سلبا على الاستثمار في المدى الطويل والقصير.

- إقتراحات:

بعد عرض النتائج التي توصلنا إليها والاقتراحات ذات صلة بالموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- الاهتمام بالعمالة لأنها مصدر رئيسي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وتحسين مستوى الاستثمار الأجنبي.

- العمل على التحكم في الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض مزايا الاستثمار الأجنبي كالتكنولوجيا والتجارة الخارجة.

-أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي نسع إلى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث يمكن إجازها في النقاط التالية:

-نحاول من خلال هذا البحث إجمالا تسليط الضوء على الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ودوافعه وخصائصه وأهم ننظرياته والتعرف على إجابيات وسلبيات هذا النوع من الإستثمار.

-التعرف على الحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الدراسة.

-التعرف وإبرازهم المفاهيم والنظريات الخاصة بعلاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي للبلد

-وأخيرا إثراء المكتبة ببحث جديد قد يكون في متناول باحثين أخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملة.

-المنهج المستخدم:

بغية لإلمام بمختلف جوانب البحث وتحليل ابعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المعتمدة توجب علينا الإلتزام بإطار زمني ومكاني محدد.

-الإطار المكاني تم إجراء هذه الدراسة على الإقتصاد الوطني الجزائري.

-الإطار الزماني تم تحديد فترة الدراسة من (2000-2020) في حدود توفر المعطيات، وأيضا الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث يستخدم هذا المنهج في شرح أهم التعاريف المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي والعلاقة بينهما وتحليل ملامح الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وتطور حجم هذا النوع من لإستثمار.

- الدراسات السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث ولعل ابرزها التي لها علاقة بالموضوع نذكر منها:

-دراسة "هشام بوعافية التنمية الاقتصادية في الجزائر وأثر الإستثمار الأجنبي المباشر" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود مالية جامعة الجزائر(2016-2017) حيث تناول الباحث فيها إشكالية مدى مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في خطط التنمية الإقتصادية التي أنتهجتها الجزائر حيث كانت النتيجة المتوصل إليها أن الإستثمار الأجنبي المباشر له دور على الواردات وعلى الناتج المحلي بالجزائر.

-دراسة **thaalbii ines2013** تحت عنوان:

Déterminants et impacts des ides sur la croissance é économiques en Tunisie

تهدف هذه الاطروحة إلى تحديد الشروط اللازم توفرها حتى تكون سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومنها الجزائر ذات أثر إجابي على معدالات النمو الإقتصادي حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي يعد إجابيا ذو معنوية إحصائية أما بالنسبة إلى تأثيره على الإستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا فقد كان إيجابيا وأوصت الدراسة بضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير أرضية الإستثمار وتحفيز النمو الإقتصادي.

-دراسة شهيناز صياد "**الاستثمارت الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة** جزائر" مذكرة ماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية جامعة وهران سنة 2012-2021م حيث تمحورت إشكالية البحث حول أثر الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقيم الإستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي بالرغم من صغر حجمه بالنسبة لإستثمار المحلي كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن هنالك تأثير إيجابي للإستثمار الاجنبي على النمو الإقتصادي بالرغم من صغر حجمه، بالنسبة للإستثمار المحلي كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن هنالك تأثير إجابي للإستثمارات الواردات على الناتج المحلي في الجزائر.

- أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع وفق جملة من الاسباب والدوافع التي كانت حافز لإنجاز هذا البحث تتمثلت في:

-أسباب موضوعية:

البحث لمعرفة واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإظهارها النتائج المترتبة على استقطاب هذا النوع من الإستثمار على النمو الإقتصادي بإعتباره أحد الأهداف الأساسية، والغاية منه هو تحديد مستوى والمعيشي والقدرة الشرائية للفرد.

-يشكل ضمان تحقيق معدلات نمو إقتصادي إيجابية إحدى الهواجس الكبرى بالنسبة للحكومة الجزائرية لذا فإن الدراسة تحاول البحث في مدى مقدرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التأثير الإجابيا في النمو الإقتصادي الجزائري وإخراج الحكومات من دائرة الهواجس.

أسباب ذاتية:

إرتباط الموضوع بالتخصص الذي أدرسه وكذلك الرغبة الشخصية لمعرفة دور الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل ورفع معدلات النمو الإقتصادي للبلد وكذلك معرفة العوامل المساعدة على استقطابه بالخصوص في الجزائر وأيضا التعمق والتمعن في الدراسات السابقة.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

-الأهمية البالغة التي يكتسبها الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة توفير مناصب الشغل ودفع بعجلة التنمية الإقتصادية للبلد من خلال دعم النمو الإقتصادي، بإضافة إلى أن الجزائر تعد من بين الدول الطامحة للإستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لذا فإن قياس تأثير هذا الأخير على النمو الإقتصادي سيساهم في تقيم التجربة وتحفيز الحكومة على معالجة مواطن الخلل.

-الفرق بين دراستي والدراسات الأخرى:

تتميز الدراسة التي قمت بها عن باقي الدراسات الأخرى، كونها حاولت تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، وذكر كل تفاصيله ومحاولة التعرف على كل ما يخصه من مزايا وعيوب رغم صعوبة هذا الموضوع وتحليله بعمق علمي ومنهجي ونقص تقاريره الإقتصادية ودراسته دراسة تحليلية.

صعوبات البحث:

نشملها في النقاط التالية:

-صعوبة تناول هذا الموضوع وتحليله بعمق علمي ومنهجي.

-صعوبة جمع الاحصائيات والبيانات من مصادر مختلفة مع تسجيل تضارب لغة الارقام.

-نقص كبير في التقارير الاقتصادية التي ترصد وتحلل مختلف التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري وبالاخص التي تعني بظاهرة النمو الإقتصادي الإستثمار الاجنبي المباشر.

الفصل الأول

الأستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي

تمهيد:

لقد أصبحت كل الدول دون تميز تنظر إلى الإستثمار الأجنبي على أنه حتمية وأداة للنمو الإقتصادي وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالإقتصاد لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية وإستغلال المواد البشرية، لذا يتناول هذا الفصل مختلف التعاريف والمفاهيم التي أعطيت للإستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة من قبل المنظمات الإقتصادية والإقتصاديون والهيئات الدولية المختصة في هذا المجال بإضافة إلى ذلك سنعرض أهم أشكاله ودوافعه وأهميته حيث عرف عن الإستثمار الأجنبي المباشر أنه ذلك الموطن الذي يملك رأس مال ويقوم بإستثماره في أحد بلدان إتجاه المغرب العربي وأيضا كل الإستثمارت الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات والرخصة.

المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي

نظرا لأهمية ظاهرة الإستثمار الاجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة فإن العديد من الخباراء الاقتصادين بإضافة إلى العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لهم تفسيرا يتماشى مع المنطلقات الأولية لمفهوم الاستثمار

ويضمن هذا المبحث إعطاء مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه واشكاله وفيما تتمثل اهميته.

المطلب الأول: ماهية الأستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الإستثمار الاجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، فهو يعد ظاهرة معقدة الجوانب وقصد الاحاطة به يتعين القيام بتحديد تعريف للإستثمار ومختلف أنواعه وجوانبه، وأخيرا يتم من خلال هذا المطلب رصد أهم اشكال ودوافع التي مر بها هذا الإستثمار.

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

ويقصد به إكتساب الموجودات المادية والبشرية والتعامل بالأموال للحصول على الأرباح وهو ايضا الطلب على أموال الإنتاج أو الفرق بين الدخل المتاح والقابل للصرف والطلب على الأموال الإستهلاك

لغة: هو لفظ مأخوذ من الثمر[1] وهو دمل الشجر وثماره أثمر الشجر .

[1]–سليمان عمر محمد عبد الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر"حقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي"، الطبعة الأولى الأكاديمي، عمان، الأردن،2010 ص22.

إصطلاحا: تعددت التعاريف تبعا للجوانب[1] التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث الإرث ارتكز بمجملها على الجوانب والمخاطر والسعي نحو الربح وعلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال والسلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج حيث يرى بعض الإقتصاديون مثل"**عبد السلام أبو قحف**" أن الإستثمار الإجنبي هو الذي ينطوي على تملك المستثمر لجزء من كل الإستثمارت في مشروع معيين هذا بلإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم وفي حالة الملكية المطلقة للمشروع الإستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجلات إلى الدول المضيفة وعلى هذا النحو فإن الإستثمار الأجنبي المباشر أصبح مفهوما متغيرا ومتطورا تزيد فيه الدولة أو تنقص حسبما يتفق مع ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المختلفة.[2]

وعلى ما سبق يمكن تعريف الإستثمار المباشر على أنه عملية إقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني على اسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو علمية ....إلخ، وفي المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقة الحالية للأصول الرأسمالية (المطلوبة)في ضروف تتسم بالأمن و(التأكيد) قدر المستطاع مع عدم إستبعاد هامش مقبول للمخاطر ومنه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو:

أ-هو عملية (opération) وبالتالي يحمل تحولا ديناميكيا على وفق أسلوب معين ويتميز بوجود الخصائص التالية:

- الزمن كمتغير مستقل أساسي في تغير النشاط الإستثماري وما يتبعه من التأثيرات على المتغيرات التابعة.
- تغير معدل التغيير بسبب عدم إشتراط تكرار أو إنتظام أو ثبات أو دورية التغيرات التي تحدث في دوائر الإنتاج وأحجامه ومنافذ التسويق.
- عدم إشتراط التوازن والحل الإستقراري حيث يمكن أن يمر الإستثمار بإختلالات ولأسباب مختلفة.

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الإقتصادر الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص.ص15.16.

[2]-سليمان عمر الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر حقوقو البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص.ص15.16.

ب-إن الإستثمار الأجنبي المباشر عملية إقتصادية حيث أنه مجموعة من نشاطات تهدف إلى تحقيق عوائد إقتصادية وأنه يقوم على معايير إقتصادية في حساباته المختلفة سواءا كانت لتقيم الجدوى أو تقويم الأداء.

ج/الإستثمار الأجنبي المباشر يتسم بتعميم القائمين به سواءا كانوا أفرادا طبيعيين(عاديين) أو على أفراد أو مجموعات من الشخاص تدير أعمالهم مؤسسة معينة سواء كلنت منظمة في شركة تضامنية ذات مسؤولية محدودة أو في شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة.

د/أن الإستثمار يقوم على اسس علمية (مدروسة) أو حتى قواعد محدودة ويعني ذلك أن القرارات الإستثمارية يتم وضعها وفق مناهج معينة بلإعتماد على دراسات لجدوى المشروع بحيث ترتفع كفاءة التنبؤات فتضمن هذه القرارات أعلى حالات الوضوح والتأكد من البدائل المتاحة تتحقق معها أدنى تكاليف الفرضية و(أقل المخاطر) وفي نفس الوقت تخضع القرارات المعينة لمتابعة دقيقة يمكن أن تجري من قبل المستثمرين أنفسهم أو مدراء محافظهم(portfolios) أو من قبل الجهات الرسمية المتخصصة بالرقابة.

وأخيرا فإن الإستثمار الأجنبي المباشر هو أحد تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء وتطوير أو الحفاظ على الشركات أخرى تابعة وممارسة السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية.

هـ/ تعريف بعض الإقتصاديين للإستثمار الأجنبي المباشر: يرى"**عبد السلام أبو قحف**" عل انه هو ذلك الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر جزاء أو كل الإستثمارات في مشروع معين هذا بإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم وحالة ملكيته المطلقة للمشروع الإستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من مواد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع محالات إلى الدول المضيفة. [1]

ويعرف "**سليمان عمر الهادي**": بأنه ذلك الإستثمار الأجنبي الذي يقوم في دولة مضيفة إلى أنه ملكيتها جانبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية تختلف أنواعه وأماده حسب نوع الإستثمار الأجنبي المباشر[2].

كما ذهب "**سمير محمد عبد العزيز**" بأنه ذلك الإستثمار الأجنبي الذي يكون عبارة عن مشروعات مشتركة سيطر عليه القانون من بلد إلى أخر ويأخذ هذا الإستثمار في الغالب شكل فروع شركة جانبية ومشروعات

[1]- عبد السلام ابو قحف، نظرية التداخل وجدول الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شبابا الجامعة، مصر، 1989، ص13.

[2]-سليمان عمر محمد عبد الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر، حقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي الإقتصادي الوضعي، مرجع السابق ، ص9.

مشتركة وأيضا كما عرفه "**نزيه عبد المقصود مبارك**" على أنه تلك الإستثمارت التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة والتميز الإستثمار الأجنبي بطابع مزدوج، وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر في البلد المضيف وملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. [1]

ثانيا: تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر.

أ/ حسب معيار الغرض:

-**الاستثمار الاجنبي الباحث عن الاسواق:** حيث يتجه إلى البلدان النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل المستثمر وان لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة.

-**الاستثمار الاجنبي الباحث عن الكفاءة:** حيث اصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة في العصر الحديث إحدى اهم الدوافع التي قادت الشركات الى دخول إقتصاديات أخرى.

-**الاستثمار الاجنبي الباحث عن الخدمات:** حيث يعد من أهم أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر بعد انتهاز العديد[2] من البلدان النامية برامج الاصلاح الاقتصادي خاصة الخدمات المالية كتأمين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالموصلات والكهرباء.

-**الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية:** حيث يعد من اقدم الاستثمار الاجنبي المباشر الذي اتبعته الشركات متعددة الجنسيات بالبلدان النامية خاصة في مجال النفط ويعتمد هذا على تشجيع الصادرات من الموارد الأولية وزيادة الاستيراد من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمدخلات الوسطية في العملة الانتاجية. [3]

-**إستثمار الباحث عن الاستراتيجية:** بحث هذا النوع في مراحل متقدمة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية او المتقدمة ويكون له أثار توسيعية على التجارة.

-**الاستثمارات الاجنبية المباشر متعددة الجنسيات:** ان شركات متعددة الجنسيات هي شركات تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يقوم بادارتها أشخاص من جنسيات مختلفة وتقوم بأنشطتها الاقتصادية في بلدان جانبية

[1]- نزيه عبد المقصود مبروك، " الأثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب مصر، القاهرة،مصر، 1988 ص31.

[2]- سليمان محمد عمر الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق ، ص28.

[3]- عبد الرزاق حسين ،دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادث، ط1، دار حامد، الأردن ، 2014 ص.ص 38.40.

متعددة إلا ان خطط عملتها وسياستها تصمم مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة، تسمى الدولة لكن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة الى دولة أخرى وهي الدولة المضيفة.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تحتل سنويا نصيب الاسد من اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة[1].

وتسمى أحيانا بالشركات الدولية او شركات العابرة للقارات حيث تملك راس مالها اكثر من دولة او شركة او مزيج من الإثنين، وهي شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها او الشركات التابعة لها تقوم بإدارتهم ومراقبة نشاطاتهم بفاعلية. [2]

المطلب الثاني: دوافع واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.

يتناول هذا المطلب عرضا مفصلا للأسباب الدافعة لإستراد وتصدير الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما سيتم تحليل مختلف الأشكال التي يتخذها هذا النوع من الإستثمار، ومن خلال إبراز المزايا والعيوب التي ينطوي عليها كل شكل من الأشكال وذلك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي أو الدولة المظيفة، فضلا على التعرض للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمثل أحد أهم الأشكال الاستثمار الأجنبي، والأداة الأساسية لتجسيده على أرض الواقع.

أولا : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر.

تتمتع الشركات الاجنبية والمستثمرين الاجانب ببعض القرارات الخاصة وجوانب القوة المتمثلة اساسا في الوفرة المالية والتفوق التكنولوجي والمهارات الادارية دفعت بهم الى ممارسة انشطة استثمارية مختلفة خارج الدولة اي في دولة أخرى ساعية جاهدة وبكل الوسائل الى جذبها من اجل تحقيق بعض الاهداف الخاصة وتختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر وهناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الاجنبي المباشر سواء تعلق الامر بالدولة المصدرة لرأس المال او من جانب الدولة المضيفة المستورة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين الدوافع التي يصدر من تجلها الاستثمار الاجنبي المباشر.

[1]– فعلى سبيل المثال بلغت تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية من شركات متعددة الجنسيات سنة2003 م حوالي 75% من إجمالي تدفقات الاستثمارات.

[2]– فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000 ، ص 24.

1-دوافع التصدير الاستثمار الاجنبي المباشر (التصدير):

يمكن عرض اهم دوافع المستثمرين الاجانب من خلال العناصر التالية:

1-1 طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارب دورا هاما في دفع المستثمر الى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية اذا أن هناك[1] بعض انماط الأنشطة السريعة التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تفادي الاخفاق بالبحث عن اسواق إستهلاك ملائمة ونقل وحداته الانتاجية والتسويقية او رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

1-2زيادة العوائد الاستثمارية:

تتحق الزيادة في العوائد الاستثمارية من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص يد العاملة إذا ما قورنت باليد العاملة في البلدان المتقدمة حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وانما هو موجه التصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعا لهذه التحاليل نجد ان كثيرا من الشركات الامريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية الى الدول المجاورة او غير مجاورة لها التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى الاجور بها وتعتمد على اغلب الشركات الاوروبية واليابانية، هذا السياق محققة بذلك استثمارا مضمونا وعوائد عالية كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وتكلفة الطاقة ووسائل النقل الضرورية[2].

بالاضافة إلى ذلك فإن الشركات الاجنبية تستفيد من الإعفائات الضرورية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

[1]-دريس محمود السامراني، دار ثقافة، عمان، 2010، ص 76.

[2]-المرجع نفسه،ص76.

1-3 تخفيض المخاطر الاستثمارية:

تقليل المخاطر التي تتعرض إليها الاستثمارات الشركات الاجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب، التأميم، وزيادة الرسوم الجمركية....الخ، فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد اكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر الى الحد الادنى المرغوب[1]، كما انه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرارية وجود شركة ما فتنقل هذه الشركة نشاطها او جزءا منه الى دولة او دول اخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة فرأس المال الاجنبي يحاول قدر الامكان توزيع إستثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية والازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة. [2]

1-4 زيادة المبيعات:

تعتمد مبيعات الشركة على عاملين أساسين هما اهتمامات المستهليكين او الزبائن بمنتجاتها او خدماتها والرغبة والقدرة على الشراء وان زيادة وتوسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الاساسي الأعمال الدولية ويهدف للاستفادة من وفراة الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق الدولة الواحدة وفي حال عدم توفر هذه الإمكانيات او صعوبتها بسبب إرتفاع تكاليف التصدير او السياسات المقيدة للاسترداد من طرف الدول الاخرى او اسباب اخرى وهي عديدة تلجئ الشركة الى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود سابقة الذكر.

1- 5 تحسين الموارد وضمان توفيرها:

يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات انتاجهم في الدول الاجنبية ويهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والاجزاء والكمية والجودة والاسعار المرغوبة وبالتالي تحقيق المبيعات ذات حجم الكبير هذه الاستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها او تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها. [3]

---

[1]- درير محمود السامراني المرجع السابق،ص76.

[2]- المرجع نفسه، 78

[3]- غسان عيسى العمري، المعضلات الاخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسيات المؤتمر العالمي الدولي السابع تداعيات الازمة الاقتصادية على منظمات الأعمال التحديات الفرص الافاق10-11/11/2009 ، الاردن، ص 20

1-6زيادة صادرات البلد الاستثمار الاجنبي المباشر:

فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الامريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة اذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها الى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين الى ثلاثة اضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الامريكية من المنتاجات الصناعية. [1]

1-7 الرغبة في النمو والتوسيع:

قد تلجأ الشركة الى اقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهة منافسة محلية من طرف مستورة بسعر أقل من سعر الشركة حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منها الاستراد حتى تستفيد هي ايضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع الى مستوى منافسيها بالاستراد، كما ان عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسيع يؤدي بالضرورة الى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية ومن الامثلة التي يمكن أن نستوفيها في إطار هذا العامل اضطرار شركة" كرايزلر "chryster " "وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف امام كل من شركة fordوشركة Gereva Moters اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية الى الاستثمار التجاري المباشر في دول اوروبا الغربية مما دفع الشركتين ايضا الى انشاء فروع لها (شركات تابعة في المنظمة الجغرافية المذكورة).

1-8السياسة الاقتصادية لدولة المستثمرة والرغبة في الهيمنة:

تهتم الدول المتقدمة إقتصاديا بتشجيع شركتها على الاستثمار في الخارج باعتبار ان هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني اذ أنه يؤدي الى فتح اسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة مما يؤدي في نهاية الى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية كما ان هنالك اسباب فنية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي واحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكرية وبالتالي إجبار الدول الضعيفة الى الخضوع لمنطق الاقوى. [2]

---

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله،الاستثمار الأجنبس، المرجع السابق، ص24.

[2]- طاهر مرسي عطية، اساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة 1، دار النهضة، القاهر2000 ،ص 185.

والجدير بالذكر ان درجة اهمية العوامل السابقة وترتيبها يختلف من مستثمر الى آخر فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي اجريت في فبراير 2009 والتي شملت2500 مؤسسة يابانية تبين ان الاسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية القيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في: [1]

- ادارة المحافظة على انتاج او توسيع السوق المحلية بنسبة 38،2%.
- تقليص تكاليف اي جعل الاسعار اكثر تنافسية بنسبة 32،1%.
- تقديم منتجات تتوافق مع اذواق المستهليكين المحليين بنسبة 23،3%.
- اسباب اخرى تقدر ب6،4%.

2-دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر (الاستراد):

1-الاستراد:

لقد اصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تسابق لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب والدوافع والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

2-1سد فجوة الادخار الاستثمار:

تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للإستثمار الوطني الأمر الذي يجعلها تلجأ الى مصادر تمويل الخارجية والتي تتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر والاعانات والمنح والقروض الخارجية أمام تراجع الاعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وإنطوائها على بعض شروط التي يراها البلد المستسلم للاعانة غير عادية وإبتزازية اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر يفضل عن غيره من مصادر التمويل الاجنبي ذلك انه لا يلزم البلد المضيف أن يمد بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا الا اذا حقق مشروع الاستثمار الاجنبي المباشر ارباحا عكس القروض التي يجب ان تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية او إجابية نتائجها كما ان الاستثمار لا ينطوي على الشرط الغير مرغوبة للمصاحبة لبعض الاعانات[2] الاجنبية وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الافتراض الخارجي

[1]-انيس الخياطي، اسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون الدولي، العدد69، مارس2010 ، ص79

[2]- 1عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2008-1996 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود المالية غير منشورة جامعة الجزائر 2008-2007 ص.ص56 .58

ومن المتوقع ان يتزامن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلد المضيف مع حصوله على العملات الاجنبية وهو مايعتبر مكملات للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتجها الحكومات.

وتجدر الاشارة الى ان الاستثمار الوارد الى الدول المضيفة نتيجة نحو المشاريع المريحة ذات المردودية العالية ويتجنب تمويل المشاريع الغير المريحة في حين ان القروض والاعانات المالية الاجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة وعليه يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشاد الاقتصادية في التوجيه الاستخدام الامثل للموارد المالية .

2-2نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الاساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استراد مكوناتها والعمل على تطويعها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة امام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا حيث من المفترض ان يجلب هذا الاستثمار الفنون الانتاجية الحديقة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسير المتقدمة والمهارات الادارية والمالية والتسويقية المعاصرة....إلخ.

بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطب المضيف سواءا من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع او عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الاجنبية. [1]

2-3تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي تدفق رؤوس الاموال الاجنبية عائدات تصدير هذه الشركات وتوفير العمالة الصعبة نتيجة لإحلال المواردات فتدفق رأس مال الاجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمة التي تعاني منها

2-محمد عبد العزيز عبد الله، الإستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص 30

3-طاهر مرسي عطية، مرجع سابق، ص.185

[1] -Benachenho Abdela tifet et antres d'un budget au marchéalpha éiditions Algérie 2004 p 61.

الدول النامية حيث لا تعطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات. [1]

2-4تخفيض مستوى البطالة:

يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرات على توفير فرص عمل جديدة تؤدي الى تشغيل العاطيلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها لاسيما في ظل إنخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية او تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلا من كثافة راس المال.

2-5زيادة التراكم في راس المال الثابت والانتاح الوطني:

يؤدي دخول الاستثمار الاجنبي المباشر الى اقامة مشاريع استثمارية جديدة مما ينجر عنه زيادة الطاقة الانتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي استقلال كل هذه الموارد او بعضها الامر الذي يجعل من الاستثمار عنصر مكمل لهذه الطاقة الانتاجية من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال اكبر قدر ممكن من الموارد التي تتوفر عليها هذه البلدان .

ثانيا: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

الاستثمار اشكال متعددة ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره وهناك تباين في عملية اختيار تلك الأنواع من جهة نظر المستثمر او البلد المضيف او تفضيل شكل دون آخر يعتمد عن وضعية البلد المضيف وفلسفة نظامه السياسي ودرجة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي إضافة الى الهدف الذي يسعى الى تحقيقه من وراء ذلك الاستثمار وان شكل وحجم الجهة الناقلة له يكون لها الاثر في اختيار نوعه من خلال خصائصها وعلميتها وتخصصها واهدافها التي تسعى وراء ذلك سواء عوامل ترتبط بالارباح والتكاليف المتوقعة والاخطار التجارية والاسواق التي تستهدفها. [2]

[1]-محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات يونيو 2011 ، ص6.

[2]-المرجع نفسه،ص7.

أ-اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

تتصف اشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع.

1-المرتبطة بعنصر الملكية:

1-1 الاستثمار المملوك بالكامل:enterprise whollyowned .

وبموجبه تقوم الجهة الناقلة للاستثمار بكامل العملية الاستثمارية في البلد المضيف حتى المباشرة بالانتاج والتسويق دون اي مشاركة من الطرف المحلي حيث يقوم هذا نتيجة قيام مستثمر اجنبي او عدة مستثمرين اجانب باحد العملتين التاليتين: [1]

-اقامة استثمار جديد كتأسيس شركة ما او فرع جديد لشركة اجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت .

-شراء مشروع او شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل الى المستثمر واحد اجنبي او عدة مستثمرين اجانب وعادة ماتقع هذه الحالة في إطار عملية الخصوصية التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها حيث يعتبر هذا النوع الاكثر تفضيلاً من طرف الشركات متعددة الجنسيات.

1-2 الاستثمار المشترك:

ويدعى ايضا بالاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيتها بين طرف او عدة أطراف اجنبية من جهة وطرف او عدة أطراف محلية من جهة آخرى ويمكن تميز الشكلين التاليتين: [2]
-إقامة مشروع جديد او فرع جديد لشركة اجنبية مملوك بالتساوي او بدون تساوي بين أو بدون تساوي بين مستثمرا وعدة مستثمرين ونظرائهم المحلين.

[1]- اشرف السيد احمد ، قبال الاستثمار الاجنبي المباشر، دار الفكر الجماعي، الاسكندرية2012 ، ص 17

[2]-سعيدي يحي، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة قسنطينة2006-2007، ص65.

-شراء مستثمرا وعدة مستثمرين اجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري او شركة محلية قائمة وهذا ينبغي ان تكون نسبة مساهمة الطرف الاجنبي لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع المعني حتى يصبح[1] هذا الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا حسب ما تتشرطه بعض التعاريف المعروفة سابقا.

حيث يرى الاقتصادي كلودي ان الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك هو مؤسسة اعمال اجنبية يمتلكها ويشارك في ادارتها طرفان (طبيعيان او معنويان) او اكثر من دولتين مختلفتين بصفة عامة كما يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه مؤسسة اجنبية تتولى عمليات إنتاجية او تسوقية في دولة اجنبية ويكون احد ملاكها شركة دولية تمارس فيها حق الإدارة بدون السيطرة عليها.

3-1 استثمار المناطق الحرة(free Zone)

وهي مناطق محددة جغرافيا تقع من حدود دولة ما تسمح بدخول الواردات إليها وفق قيود تذكر الهدف منه تشجيع [2]الدخول الاستثمار الاجنبي المباشر والاستفادة منه في خلق فرص وهي ايضا مساحة من الارض في الدول المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية ويتم التكامل معها من وجهة نظرك التجارة الخارجية كما لو انها جانبية يسمح لها بحرية التجارة والتداول البضائع والتصنيع والخدمات [3]دون قيود او رسوم ضرائب جمركية او ضرائب اخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية ومن مزايا المنطقة الحرة فهي مجال إقليمي كحصور جغرافي معين يمارس نشاط اقتصادي واحد او اكثر مستثمرا كليا او جزئيا.

ب- مزايا الاستثمارات المشتركة.

1-من جهة نظر الدولة المضيفة:

- المشاريع الاقتصادية واسعة الإنتاج وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- ان صيغة المشتركة تضمن للدولة المضيفة عدم انفراد المستثمر الاجنبي بالقرارات الادارية والتشغيل.
- تتيح صغة المشتركة فرص واسعة للعناصر الوطنية لاكتساب الانجازات الفنية والادارية من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاقتصادي والاستثماري.
- يقدم نظام المشتركة بين رأس مال الوطني والاجنبي خدمة كبرى للاقتصاد القومي للدولة المضيفة.

---

[1]-الأسكوان تطور المناطق الحرة في منطقة السكوا الأمم المتحدة نيويورك، كانون الثاني، 1995، ص48.

[2]-محمد سيد سعيد، شركات عابرة القومية ومستقبل ظاهرة القومية سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت 1986، ص22.

[3]-اسكوان،تطور المناطق الحرة، المرجع السابق، ص49

2-من جهة نظر المستثمر الاجنبي:

- يساعد المشروع في حال نجاحه زيادة فرص العمل للمستثمر الاجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة بإنشاء مشاريع استثمارية مملوكة له بالكامل.
- يسهل الاستثمار المشترك مهمة الطرف الاجنبي على الحصول على قروض محلية ومواد الخام الأولية.
- ساعد هذا الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وانشاء قنوات للتوزيع وحماية المصادر الأولية والخام للشركة الام. [1]

ج: مزايا الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

1-من جهة الدول المضيفة:

- توفير عوامل الإنتاج المادية الازمة لاغراض التنمية الشاملة.
- فتح اسواق جديدة للتصدير.
- خلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة.
- تقديم منتجات وسيلة جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين.
- تنمية المنافسة المحلية أين تزداد درجة المنافسة بين الشركات العاملة سواءا كانت وطنية او محلية.

مزايا الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة:

من جهة الدول المضيفة:

- تشغيل الايادي العاملة.
- جذب رؤوس الاموال.
- تنشيط حركة التجارة المحلية.
- نقل التكنولوجيا المحلية.
- نقل التكنولوجيا الحديثة.
- تنشيط قطاع الخدمات والنقل.
- تنشيط القطاع الاقتصادي.

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدولة الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص41.

مزيا الاستثمارات الاجنبية للشركات متعددة الجنسيات.

من جهة الدول المضيفة:

- زيادة حجم التدفقات راس المال الاجنبي الى الدول المضيفة.
- يساهم كبير حجم المشروع في اشباع حجيات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع احتمال وجود فائض للتصدير، تقليل الواردات مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل الجديدة في الدول المضيفة. [1]

ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات:

إن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يقوم بإدارتها أشخاص من جنسيات مختلفة وتقوم بأنشطتها الإقتصادية في بلدان جانبية إلا أن خطط عملها وسياستها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم لكن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة إلا دول أخرى وهي الدولة المضيفة.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تحتل سنويا نصيب الأسد من إجمالي التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة.

-وتسمى أحيانا بالشركات الدولية أو شركة أو مزيج من الإثنين. [2]

وهي شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها أو شركات التابعة لها وتقوم بإدارتها ومراقبة نشاطاتها بفعالية حيث توفر عوامل الإنتاج النادرة والازمة لأغراض التنمية الشاملة وفتح أسواق جديدة لتصير وخلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة وتقديم منتجات وسيلة جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين. [3]

---

[1]- ابراهيم حسن مغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل الاستثمار الاقتصادي،دار ثقافة والنشر لبنان، بيروت، 2011 ، ص148 .

[2]-عثمان هندي-نادي جبار، العولمة سيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع القاهرة، 2005، ص28.

[3]- بول هيرست وجراهم طومسيون، الإقتصاد العالمي، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، طبعة الاولى، بغداد، 2009، ص.ص47.48.

المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تقسم المحددات والعوامل المستقطبة للإستثمارت الأجنبية إلى قسمين حيث تتجه الإستثمارات الأجنية المباشرة إلى دولة ما دون الأخرى أما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدول المضيفة أو لعوامل راجعة للدولة الأم والإستراتيجية الشركة القائمة بالإستثمار حيث تغيرت ووجهة النظم إتجاه مسألة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام حيث إعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء السياسات والاستراجيات لجذل تلك افستثمارت وشكلت ظاهرة العوامل المتحكمة في جذب الإستثمارات وشكلت ظاهرة العوامل المتحكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر جدلا واسعا بهدف تحديد المحددات الحاكمة لعملية إنسياب مثل هذا النوع من الإستثمار في الدول المضيفة.

أولا: المحددات السياسية.

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الإسهانة به في التأثير على إتجاه الإستثمارت الأجنية المباشرة ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الإستقرار السياسي في الدول المضيفة ذلك أن المستثمرين لن يخاطروا بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا إطمأن على إستقرار الأوضاع السياسة فيها رأس المال الأجنبي بحيث يبحث بطبيعته على الأمان والإستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالإستثمار[1] في ظل أجواء يسودها الأزمات المختلفة.

-تتعلق المحددات السياسية بمدى توفر الإستقرار السياسي والذي نعني به توفر الأمن والطمأنينة ويؤثر المناخ السياسي في البلد على مدى ثقة التي يوليها قطاع الأعمال فالمستثمر الأجنبي غالبا لا يغامر بأمواله في بلد لا يعرف ثورات وإنقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية وقد يصبح الأمر مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحته الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات إلا أن ذلك لا يعني أن المستمر لا يستثمر في الدول غير المستقرة فهو يقدم على ذلك إذا كان الربح كبيرا أو جزئيا بصورة غير عادية. [2]

[1]-دريس محمد السامراتي، المرجع السابق، ص82.

[2]- رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1995،ص.ص .58.59

مما سبق يعتبر توفير الإستقرار السياسي شرطا اساسيا وضروريا يهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الاجنبية اذ يحفز الإستقرار السياسي المستثمر الاجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له افاقا كثيرة امام صناعة الارباح.

ثانيا: المحددات الاقتصادية .

وهي من أهم المحفزات للمستثمر الاجنبي بصفة عامة فمن اهمها الناتج الوطني الاجمالي، معدل النمو، مستوى التضخيم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية حيث تمثل اهمية كبرى في قرارات شركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية للدولة كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين حيث تلعب العوامل الرئيسية الاقتصادية الدور الهام في توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر واستفادة الدولة منها وهنا نستعرض هذه العوامل لـ:

1- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

يميل الاستثمار الاجنبي الى التوجه نحو الاقتصاديات المحتومة معناه عدم وجود اي قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الإنتاج وبما ان المستثمر الاجنبي يسعى لتحقيق افضل ربح ممكن يضم بكفاءة الاقتصادية بعيدا عن القيود. [1]

2-القوة التنفسية الاقتصاد القومي.

تحسين المركز القوم التنافسي للاقتصاد القومي مدعاة للمزيد من الاستثمارات الاجنبية اي زيادة للمركز التنافسي معناه زيادة قدرة وقوة الاقتصاد القومي على مواجهة اي ظروف خارجية وامتصاصها مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربح المطلوب اللذي يسعى من اجله المستثمر الاجنبي.

ثالثا: المحددات القانونية.

الأنظمة القانونية التي تحكم الإستثمارات الاجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الإستثمارات وتحديد الشكل القانوني الذي يجب ان تتخذه والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها والطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة حل المنازعات ذات الكفاءة التي تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية التي تضمن الحماية ضد المخاطر السياسية حيث تتعلق بالاطار

[1]- نرية عبد المقصود، مرجع سابق، ص 87

تشريعي وتنظيمي يحكم انشطة الاستثمار وتعد من العوامل التي تعمل على تشجيع جذب الإستثمار وتضمن الدول وجود إطار تشريعي من خلال وجود قانون موحد للإستثمار بينهم بالوضوح والإستقرار والشفافية وعدم التفاوض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة الحكم وحماية الإستثمار.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر التي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس مال وخروجه فضلا عن أهمية حقوق ملكية الفردية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- وأن يكفل التشريع الحوافز والاعفاءات الجمركية والضريبة للمستثمر.

رابعا: المحددات التنظيمية التشريعية.

ان من أهم العوامل الهامة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهو وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطته ولنجاح ذلك يجب توفير عدة مقومات أهمها:

- توحيد قوانين الإستثمار[1] وجعلها تتسم بالوضوح الإستقرار والشفافية والتوافق مع التشريعات اخرى ذات علاقة مع التنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر.

- توفير الضمانات الكافية لحماية المستثمر من أخطار معينة مثل الأمن وحرية تحويل الأرباح للخارج وحرية تحويل راس المال وخروجه وأهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

- توفير سلطة قضائية قادرة على تطبيق القانون وإبرام العقود بدون بروقراطية وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

كما كانت هنالك تشريعات خاصة ايضا على مستوى العديد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الاوروبي، مجموعة الكاربي منظمة التبادل الحر لأمريكا الشمالية وبالقابل فقد عرفت اجراءات قبول

[1]- عدنان مناتي صالح، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدوا النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، العراق، 2013، ص362.

الاستثمارات في السنوات الاخيرة نوعا من المرونة في العديد من الدول وكان ذلك يهدف الى ازالة قيود الاستثمار مثل حظر ممارسة النشاط الاستثماري في بعض القطاعات.

وكذلك تخفيف او إلغاء بعض الشروط مثل نسب المساهمة، معايير الانجاز، حجم الصادرات من المنتج والاستعمال للمكون المحلي ونقل التكنولوجيا مستوى العاملة كما منحة بعض الدول الاستثمارات الاجنبية نفس معاملة الإستثمارات الوطنية مع نفس حقوق والإمتيازات.

حيث تؤثر المحددات التشريعية والتنظيمية على حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تنظيم وتحفيز هذا النوع من الإستثمارات فوجود قانون استثمار موحد واضح يعطي للمستثمر الأجنبي الضمانات الكافية من عدم المصادر والحرية في تحويل الأرباح وحرية دخول وخروج ؤوس الأموال مما يساعد على جذب الشركات الأجنبية كما أثرت البيئة التنظيمية في الدول المضيفة تاثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما كان النظام الاداري القائم على ادارة الاستثمار متميزا بسهولة الإجراءات ووضوحها وتبسيط قواعد الموافقة وعدم تفشي البروقراطية والفساد كما ادى ذلك الى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

خامسا: المحددات الاجتماعية والثقافية.

عادة ما يركز المستثمرين الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة وذلك بمعرفة مثلا: [1]

نمط المعيشة، التعليم، الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات التقاليد، النقابات العمالية (عدد ومدة الاضرابات، معدل الغيابات، مواظبة العمل)، اللغة المستعملة وغيرها وذلك لكون العوامل المحددة لجذب الاستثمارات وبعبارة اخرى[2] لكي يتعد المستثمر المحدود لأنه يحاول دائما فهم نظرة المجتمع وموقعه اتجاه طبيعة تلك الاستثمارات ومصادرتها.

[1]–سرمد كوكب جميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر، عمان الأردن،2001 ، ص172 .

[2]–المرجع نفسه ، ص174

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي.

لقد حظي النمو الإقتصادي بإهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسين حيث وبعد الحرب العالمية الثانية تطور هذا الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين على إختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتسبون إليها حيث يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة في إقتصاديات جميع الدول لهذا تسعى هذه الاخيرة الى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي ليعود بالإيجاب على تحسين معدلات النمو.

فكل دول العالم تولي اهمية كبيرة للاستثمار الاجنبي المباشر وما له من عوائد على الدولة ويعتبر كمصدر لرؤوس الاموال الاستثمارية باعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة على ما يوفره من اصول غير ملموس كالتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والادارية وتوفير فرص العمل بالدولة المضيفة للاستثمار.

حيث يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى والأساسي لمختلف الدول فهو يعتلي هرم الاهداف للسياسات الاقتصادية بإعتباره يمثل حوصلة الجهود الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة.

في هذا المبحث سنحاول التعرف على النمو الاقتصادي وبعض عناصره ومؤشراته ومصادره.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي ومؤشراته وقياسته .

أولا: تعريف النمو الإقتصادي .

يعرف النمو الإقتصادي على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وعادة هو مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو إقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. [1]

حيث يعتبر النمو الإقتصادي الهدف الأسمى التي تسعى اليه كافة الدول في العالم وذلك لتحقيق رفاهباتها الاقتصادية ويعرف النمو الإقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي الحقيقي[2] خلال فترة زمنية محددة.

---

[1]–عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل التحديات الواقع من منظور الإسلامي، دار الجامعة الحديثة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص148

[2]–عبد القادر محمد وأخرون، النظرية الإقتصادية الكلية دار الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1997، ص 342 .

أي أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد زيادة في الدخل القومي، بل لابد من حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو لا بد من أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني وأن الزيادة التي تحقق في دخل الفرد ليست زيادة تقديرية بل لابد من أن تكون زيادة حقيقية بمعنى لا بد من أخذ معدل التضخم بعين الإعتبار أي أن معدل المنو الإتصادي هو عبارة عن(معدال الزيادة للدخل مطروح منه معدل النمو السكاني مطروح منه التضخم)ولا بد من ان تكون هذه الزيادة المتحققة في الدخل القومي مستمرة وعلى المدى الطويل أي غير مؤقتة سرعان ما تتلاشى هذه الزيارة بزوال أسباب حدوثها فالنمو الإقتصادي هو حدوث زيارة في مستمر في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن.

الشكل (1): تصورات دول النمو الإقتصادي.

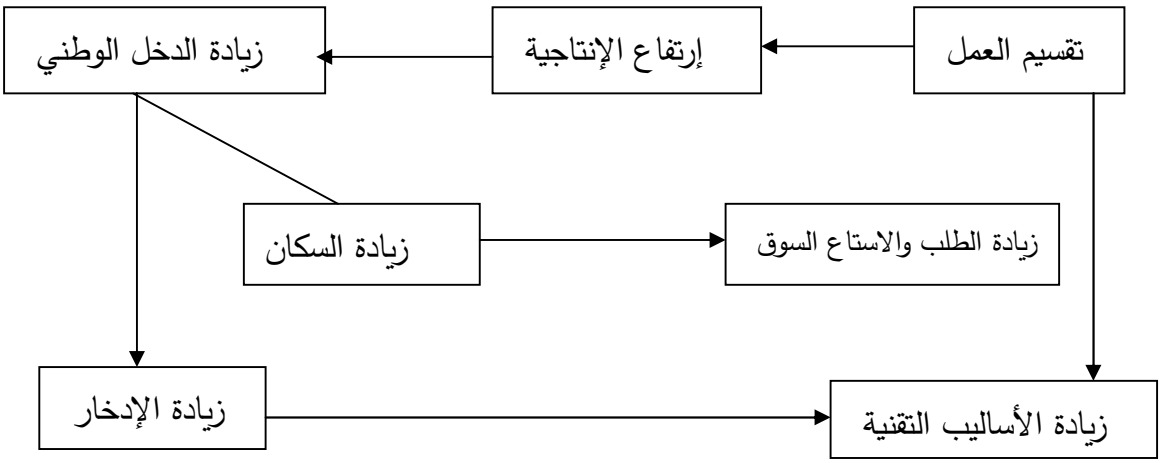

المصدر: سالم توفيق النصفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988، ص61.

ثانيا :أنواع النمو الاقتصادي.

يميز الإقتصاديون عدة أنواع من النمو الاقتصادي وتتمثل في ما يلي[1].

2-1النمو التلقائي (الطبيعي):

يقصد بذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه وأيضا يقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للإقتصاديون اللجوء إلى التخطيط على

[1]-صرفي محمد موسى ، التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان2014، ص134-135

المستوى[1] القومي وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيئ بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة وقد سارت الدول على هذا النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الإجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن أن ينتقل بسرعة من قطاع إلى آخر.

2-2النمو المخطط.

فهو ذالك النمو الذي يكون نتيجة العملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجته وهو ما يسمى بالتخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات, وهنالك دور مركزي اختياري لحكومة وهذا النوع من النمو عرفته الدول الإشتراكية حيث ينمو الإقتصاد القومي وفق خطة قومية تتحد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة مع إختبار الوسائل الملائمة في تحقيق تلك الأهداف حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الإجتماعية الإشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الإقتصادي الإجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الإقتصادية المتاحة للمجتمع.

بين الإستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات الفردية والاجتماعية أي اتباع احتياجات جميع أجزاء المجتمع.

وهو أيضا ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع ولذا ترتبط فعاليته إرتباطا وثيقا بقدرة المخططين واقعية الخطوط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهاير في عملية التخطيط على جميع المستويات فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الذاتي وحيث ان النمو العابر غير ذاتي الحركة وحيث أن النمو الذاتي اذا استمر الفترة أطول من الزمن قد يتحول نمو مطرد.

3-3 النمو العابر .

كما هو موضح من إسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي إستجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي بإنتهائها وينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كإرتفاع اسعار المحروقات الا آن أثره يكون محدود بسبب وجود الاطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

[1]-حبيب كميل وحزم، دراسات في الإنماء والتطوير، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997،ص.ص17.18.

كما ان هذا النوع لا يملك صفة الثبات وتسود هذه الحالة غالبا الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع اسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع إستثماراتها[1] وقدم العمالة إليها تم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

4-النمو الشامل.

يتحقق بنمو إنتاج الدولة ما مقياس الناتج القومي والحقيق وهذا[2] يعني أن أي دولة تحقق نموا إقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.

5-النمو الإقتصادي المكثف.

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الإنقلاب وذلك ما يعرف عن التحسن في ظروف المجتمع.

ثالثا: مصادر النمو الاقتصادي:

إن التحديد الدقيق لمصادر النمو الاقتصادي سيهم في معرفة الاليات والإجراءات الواجب انتهاجها لتحفيز النمو الاقتصادي حيث لا يمكن لأي بلد من زيارة الدخل إلا من خلال زيادة أو تحسين مدخرات العملية الإنتاجية داخل الاقتصاد إذ أن استخدام تكنولوجيا جديدة أو موارد بشرية تتمتع بالمهارة تؤدي إلى احداث النمو الاقتصادي المنشود وعموما يمكن عرض مصادر النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

1- رأس المال:

حيث ينقسم لقسمين[3]:

- **رأس مال مادي:** ومتمثل في مخزون الألأت والمعدات والموارد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال انتاجي.
- **رأس المال البشري:** يتمثل في القوة العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل فعند زيارة مخزون من رأس المال[4]بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة تراكم الرأس المالي والجدير بالذكر أن

[1]-حبيب كامل حازم، دراسات في الانماء، المرجع السابق، ص135

[2]-ولاس بيترسن، الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي، مؤسسة الطباعة والنشر نيويورك، 1968، مكتبة صيدة، بيروت، ص315.

[3]- أحمد الأشقل، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007م، ص 74.

[4]- بدر شحدة، سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني 1995-2010م، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2012م، ص 13.

الدول النامية تتميز بضآلة مدخراتها المحلية وبالتالي هي تعاني من ندرة رأس المال الذي يشكل عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية.

2- التقدم التكنولوجي:

هو ثاني أهم مصدر من مصادر النمو الاقتصادي ويمكن أن يتحقق هذا التقدم إما من خلال بناء القدرات الذاتية في تطوير المنتجات وأساليب الاستفادة من التقدم التقني الذي تتحقق في بلدان أخرى وفي كلتا الحالتين يتطلب التقدم التقني استثمارات اضافية ومتزايدة إما بشكل سلع تؤدي إلى بناء[1] مؤسسات وقدرات علمية لأغراض البحوث والتطور وإما بشكل سلع انتاجية متطورة تقنيا تستورد من بلدان متقدمة في هذا المضمار وبالنظر لضعف الامكانيات الاستثمارية في البلدان النامية فإنها لا تستطيع تحقيق التقدم التقني السريع الذي يساعدها في زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي وعموما يعتبر التقدم التكنولوجي من وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين عنصرا هاما لدفع التنمية الاقتصادية في الدول النامية[2] ولذلك فإن استقبال فنون العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية فضلا عن تطويع الموارد الطبعية بالشكل الذي يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية.

3 النمو السكاني:

يعني النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل والذي يعتبر في نظر الكثير من المختصين أحد العوامل الإيجابية لدفع النمو الاقتصادي حيث أن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجيين تزامنا مع زيادة في الاستهلاك أي حجم الطلب وبالتالي زيادة حجم السوق ورغم مقدار الحجج[3] المؤيدة لهذه الفكرة لكن قد يؤدي النمو السكاني المتزايد إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي وعموما يتوقف شكل التأثير للنمو السكاني على النمو الاقتصادي ايجابا أو سلبا على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الاضافية التي يتسبب النمو السكاني في بروزها.

وتعاني الدول النامية من مشكلة ارتفاع معدلات النمو السكاني وذلك كنتيجة حتمية لإرتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات حيث من المعلوم أن مجتمعات البلدان النامية تتصف بمعدلات عالية الولادة مقارنة بالمجتمعات المتقدمة لأن الأطفال يعتبرون من وجهة نظرهم ضمانا لمستقبل العائلة ومصدر من مصلدر معيشتها لذلك فهي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية[4].

---

[1]– نزار سعد الدين العبسي، النظرية الإقتتصادية، دار دجلة عمان 2006، ص 375.

[2]– المرجع نفسه، ص 44.

[3]– ميشيل تودار، دراساتت سابقة في التطور الإقتصادي، 1997، ص 171.

[4]– نزار سعد الدين العبسي، مرجع سابق، ص 376–377.

4 الموارد الطبيعية:

إن وفرة الموارد الطبيعية أحد المحددات الهامة في أي بلد لزيادة معدل النمو الاقتصادي كتوفر مصادر الطاقة مثل البترول والغاز والثورات المعدنية الأخرى ولا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما حدوث نمو اقتصادي جل أن الأمر مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة يؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي وبالتالي تعاني مثل هذه الدول من لعنة الموارد التي ترسم معالمها العلاقة الكامنة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي[1] وتعرف لعنة الموارد عل أنها ظاهرة تفشت في الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يكون مستوى النمو الاقتصادي والأداء الحكومي أسوأ ما يمكن وعليه تصبح هذه الموارد الطبيعية عائقا حقيقيا ومثبطا لتحقيق النمو الاقتصادي التي تصبوا مثل هذه الدول لتجسيده وفق[2] نظريةStapie of théorie of Gronth فإن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد النفطية والمعدنية يمكنها التغلب على اشكالية نقص الموارد المالية من خلال جذب الشركات الأجنبية لاستغلال مواردها الطبيعية وبناء قطاع للصناعة الاستخراجية وبمجرد بدأ الإنتاج فإن الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية وكذلك معالجة واضافة قيمة إلى النفط والمعادن قبل أن يتم تصديرها إلى الدول الغنية مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها وبالتالي فإن النتيجة النهائية ستكون تحقيق نمو يعتمد على هيكل اقتصادي متنوع.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي:

يستند على النمو الاقتصادي وتطوره ببعض المؤشرات والعلامات وتعرف بأنها بيانات يستخدمها المحللون لتفسيير وتقييم اقتصاد دولة ما ومن أهمهم:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** الذي يعتبر الزيادة في القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة نفسها حيث يعتبر المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة لكل الناتج المحلي الإجمالي للفرد لا يعكس الاختلافات في تكاليف المعيشة ومستويات التضخم في البلدان ومن ثم فإن استعمال الناتج الاجمالي المحلي للفرد على تعادل القوى الشرائية قد يكون أنفع عند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان[3].

---

[1]– بدر شحدة، سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 14.

[2] - Adam Well, Stead the (Post) stapleseconomy and the post state in Historical, perpeativeCandianPolitical Science Review, vol 1 (1), june 2007, p 8.

[3]– بتير بيكي وديفيد يريشتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة ليندا حمود، لدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008م، ص.ص 391.392

حيث يقييس الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات السوقية الموجهة للبيع بالإضافة إلى بعض المنتجات غير السوقية التي توفرها الحكومات مجانا مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع[1].

ثانيا: القوة الشرائية:

وهي كمية السلع والخدمات التي يكون بمقدور فرد من أن يشتريها بواسطة دخله المتاح خلال مدة زمية محددة شهرا أو سنة حيث تقاس القدرة الشرائية بشكل عام من نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح الحقيقي داخل البلد إلا أن بعض الدول تعمد إلى تعديل هذا المؤشر من أجل دمج الخدمات التي يستفيد منها المواطنون مجانا ويتعلق الأمر بمؤشر متوسط ولا يعبر بالضرورة عن حالة كل المواطنين بسبب التفاوت الحاصل في الأجور وبقية أصناف الدخل ويعطي تطوره صورة عامة عن اتجاهات تطور القوة الشرائية داخل البلد غير أن هذه الصور يمكن أن تكون مضللة في بعض الأحيان إذ تركزت ثمار النمو في أيدي قليلة ولم توزع بشكل عادل بين السكان[2].

وأيضا هي عدد وجودة أو قيمة السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة العملة على سبيل المثال إذ قام شخص ما بأخذ وحدة العملة إلى متجر في الخمسينات ومن المحتمل أنه سيتمكن من شراء عدد أكبر من العناصر عما هو عليه الحال اليوم حيث كانت القدرة الشرائية للعمال تعتمد على القيمة المحلية للذهب والفضة ولكنها كانت أيضا هنا بتوافر وطلب بعض السلع في السوق.

ثالثا : حصة الفردي الناتج المحلي الإجمالي:

حيث هو مجموع الغير المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافا إليه الرسوم الجمركية أو هي مجموع المخرجات مخصوما منه الإستهلاك الوسيط مضافا اليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات "الضرائب والإعانات" غير مدرجة في قيمة المخرجات[3].

وكتعريف آخر نعني به نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بعد قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية على عدد السكان حيث تستخدم المنظمات الدولية مقاييس متعددة في قياس نسبة التنمية الاقتصادية ويعتبر نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي أحد تلك المقاييس.

---

[1]- تومي صالح، مبادئ التحليل للاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص 38-39.

[2] - Frederic A, Vogel « WhatisPurchasing powerparity ? Word Bank, p 1, Site web http://siteresources.wordbanks.org/ICPINT/Resource/270056-1255977254560/6483625-13338834270350/FVcgel-WhaitisPurchasingPowerParty, consulte le 2023/03/2

[3] - Paul Schreyer and Frau Cette Koechlin, Purchasingparties_measurement and user, Statistics N30CDE, March 2002, P 1.

حيث يعبر هذا المؤشر على قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك يعطي إنطباعاً متوسطا على دخل الفرد في الجزائر بشكل ربعي وسنوي حيث تكمن أهميته في كونه أحد المؤشرات لقياس مستوى الرفاهية الاجتماعية فنصيب الفرد فى الناتج المحلي الإجمالي يستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر فالارتفاع المحلي في نصيب الفرد في الناتج المحلى الإجمالي اشارة إلى النمو الاقتصادي يتجه إلى الأعلى حيث يتم حسابه بالطريقة التالية[1]:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي= النتائج المحلي على الإجمالي بالأسعار الجارية / عدد السكان

ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية وهي[2]:

أ- **طريقة المنهج النهائي:** أي بضرب الكمية المنتجة في السلع حيث تم حساب البضاعة المنتجة التي لم تستخدم خلال نفس الفترة وتخصم قيمة واردات السلع والخدمات التي احتسب على الدولة المنتجة.

ب-**طريقة القيم المضافة:** حيث يتم الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مسلتزمات الإنتاج الوسطية التي حصلت عليها واستخداماتها وعملياتها الإنتاجية خلال فترة زمنية محدودة (سنة).

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج(الدخول المكتسب):أي حساب جميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية (عمل، رأس مال، أرض المنظمة) حيث يحصل لكل عناصر الإنتاج على عائد مقابل مشاركته في العمليةالانتاجية وعلى أشكال مختلفة (أجر، فوائد، ربح، ريع).

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الإقتصادية من أهم أهداف الحكومات في مختلف البلدان سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو حيث تمثل كافة الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع وهي شرط ضروري لتحسين المستوى المعيشي للأفراد[3].

أولا: مفهوم التنمية الإقتصادية :

تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وذلك باختلاف المدارس وكذا وجهات النظر كما أنها تسعى الى تحقيق أهداف معنية[4].

[1]- كامل بكري وآخرون، مبادئ لاقتصاد الكلي الدار الجامعية الإسكندرية، 2000م، ص.ص .390.

[2]- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص 104.

[3]- كامل بكري وأخرون، مرجع سابق، ص 393.

[4]- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية الأردن، 1998م، ص 109.

وكتعريف تعرف على أنها عملية التنمية الاقتصادية تعتبر الشاغل الكبير في تفكير الجيل المعاصر من الاقتصادي سواءا كانوا من البلدان المتقدمة أو من البلدان النامية غير أن هذه الأهمية أكثر وضوحا في البلدان النامية لما تتوفر من عوامل التخلف ومما يواجهها من عمليات تحدد أكثر مما يواجه الدول الغنية[1].

وتعرف أيضا أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم على مر الزمن[2].

وهنالك من يرى بأن التنمية الاقتصادية المستدامة هي تنشيط للإقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة للقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي مقابل انخفاض الأنشطة التقليدية وكذلك تعتبر هي العملية التي يحدث من خلالها مستوى معين من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويكون مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع التنمية الاقتصادية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية التي يجب أن تشمل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه[3].

كلاهما يعبر عن زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ومن ثم زيادة الدخل القومي كما أن مجموعة من الباحثين استعملو مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدم في حين يستعمل مصطلح التنمية الاقتصادية المستدامة بالنسبة للدول الأقل تقدما غير ان الاتجاه العام والصواب هو اختلاف المفهومين فالنمو الاقتصادي يقصد به الزيادة المستمرة خلال الفترة الطويلة لكمية الانتاج للسلع والخدمات في الجزائر فهو يعبر عن البعد الكمي والشامل للتطور الاقتصادي ومن هذا التعريف تستخلص ان:

النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد ان يترتب على ذلك زيادة في الدخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل هي زيادة حقيقية إذ يجب هنا استبعاد الآثار التضخيمية وأن الزيادة التي تتحقق في الداخل يجب أن تكون على المدى البعيد وليست[4] زيادة مؤقتة تزول بزوال أسبابها (النمو العابر).

---

[1]– محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 13.

[2]– مرجع نفسه، ص14

[3]– عوض الحداد، الأوجه المكانية التنمية الإقليمية، دار الأندلس الإسكندرية، مصر، 1993، ص36

[4]– المرجع نفسه، ص37

فأما التنمية الاقتصادية فهي تمثل مجمع التحولات الحاصلة على مستوى الهياكل التقنية النفسية والمؤسساتية حيث أنها تحولات تسمح بظهور واستدامة النمو فالتنمية تسمح بالوقوف على البعد الهيكلي والكيفي للارتقاء على المدى البعيد فهي تقدم مفهوما كيفيا في حين يعبر النمو عن مسار كمي للارتقاء على المدى البعيد فهي تقدم مفهوما كيفيا في حين يعبر النمو عن مسار كمي فالإضافة إلى مضمون النمو فإن التنمية الاقتصادية تنطوي أيضا على:

- تغير الهيكل الاقتصادي.
- تسمح بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
- التأكيد على ضرورة الاهتمام بالسلع المنتجة وكذا نوعية الخدمات الأساسية.

ثانيا: التنمية الاقتصادية المستدامة.

يعتبر مصطلح التنمية الاقتصاد المستدامة من أهم اصطلاحات الحديثة الأكثر استعمالا في العقود الأخيرة للقرن الـ 20 لكن مفهومه ليس بجديد مع تزايد المشاكل الاقتصادية نتيجة النشاط الصناعي والتنموي والذي تشير إلى أنه بإمكان النمو الاقتصادي تحسين نوع البيئة أو الخلط ببنهما.

- **تعريف:**

هي التنمية التي تفي[1] باحتياجات الجيل الحالي دون الأضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجها فهي أيضا عملية تنمية اقتصادية تلبي متطلبات وحاجات الحاضر دون تعريض قدرات أجيال المستقبل وحاجياتهم للخطر وتحسين التنمية الاقتصادية وايضا عرفت بأنها تلك التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار والسعي دوما إلى تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الاقتصادي والذي يحضن المجتمع.

وأيضا هي تلك التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص رأس المال البشري والطبيعي على الصعيد المحلي والعالمي[2].

كما عرفها "رويرسولو "على أنها عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها الجيل الحالي حيث يربه أن التنمية الاقتصادية المستدامة قد تتحول إلى مشكلة الادخار والاستثمار لأنها

[1]– جمال علاوة وآخرون، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2009م، ص 131.

[2]–بوشنقير ايمان،بشيرة بوعلام عمار قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية، 10/01/2015, 13H.

ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبل لمختلف الموارد حيث تعتبر عقيدة ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية الاقتصادية في مفهومها الشامل لجميع جوانب الحياة البشرية والاقتصادية حيث لها اهداف من أهمها[1]:

- السعي للحد من العمر العالمي وتلبية احتياجات أكثر.
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة.
- رفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي في كل من القطاعين العام والخاص.
- القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا من خلال التشجيع على انماط استهلاكية متوازنة دون الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية أي تحقيق كل من النمو المساواة والكفاءة.

ثالثا: الفرق بين التنمية والنمو.

تعددت تعريفات التنمية فيعرفها البعض بأنها عملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم هذا الانتقال بمقتضى احداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[2].

فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية التي يمكن تعريفها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قواه الذاتية فالتنمية بمفهوم واسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل ورفع مستوياتالإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[3].

فالنمو يعني الزيادة في الإنتاج أو الدخل الفردي الحقيقي أما التنمية فتعني الزيادة وتحسين نوعية المنتج ومكوناته وتنويعه وتطور آليات الإنتاج أو تحقيق زيادة سريعة متراكمة ومتميزة في الدخل عبر فترة ممتدة من الزمن.

كما أن النمو يهتم فقط بالكمية المتحصل عليها من السلع والخدمات دون الاهتمام بهيكل التوزيع والنوعية التي يتحصل عليها الأفراد[4].

---

[1]– رعد السامي عبد الرزاق التميمي، العوامة والتنمية المستدامة في الوطن للعربي، دار دجلة عمان، ط 1، 2009م، ص 51.

[2]– محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010م، ص 40.

[3]– جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص 36.

[4]– محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2008م، ص 61.

يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو ولكن التنمية لا يوجد لها وكذلك يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو لكن التنمية لا يمكن قياسها بدقة.

الجدول(1): يمثل الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي. 2. يركز على التغيرات في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. 3. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي. 4. يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث هيكلي للمجتمع.	1. يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه 2. تهتم بنوعية السلع والخدمات بنفسها. 3. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وخاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. 4. عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

وتعرف أيضا التنمية الاقتصادية على أنها سياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي وبأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإذ كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري حيث شهد ازدهارا خلال القرن ال19 عشر مع بداية الثورة الصناعية ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب تلك الظاهرة في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا تزال تعاني من مشكل المديونية وللعجز في تمويل استثمار فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادها ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات حيث تعددت الدراسات لقياس الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كما تعدت الطرق لتحقيق ذلك فمنهم من وجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي حيث حاولنا في هذا الفصل إيجاد العلاقة التي تثبت أثر الاستثمار على النمو.

الفصل الثاني

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

لقد اختلفت الدراسات التجريبية التي قام بها الاقتصاديون بهدف ابراز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حيث اختلفت وجهات النظر بين الاقتصاديين وطرح الكثير من التحاليل والنماذج والتقارير أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة وهي الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات فالبرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي على الدول المصدرة والمضيفة إلا أن هذه الدول تنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه المتمثلة في نقل التكنولوجيا وتراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخيرات وهذا ما سنتطرق اليه في هذه الفصل المتمثل في توضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من وجهة نظر المدارس.

المبحث الأول: توضيح العلاقات من وجهة نظم المدارس.

سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على النظرية الكنزية والتي تتعبر في نظر الكثير من المختصين بمثابة تمهيدا لعرض العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، يعني هذا المبحث بتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل النظرية الكنزية.

المطلب الأول: التحليل الكنزي.

شكل التحليل الكنزي قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكنزي.

حيث اعتبر كينز أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي"الطلب" والذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي يتفق على الاستهلاك والتراكم وحدد من خلال تحليله لهذه العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق على هذه العلاقة بالمضاعف والذي يقيس أثر الاستثمار في الدخل الوطني.

حيث ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايسون الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية وبموجب هذه النظرية فإن قانون نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الاتفاق الاستثماري من خلال الميل الحدي للاستهلاك.

حيث حددت هذه العلاقة بالصيغة التالية[1]:

- حيث M هي المضاعف.

[1]– رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007–2008م، ص 77.

- حيث MPC الميل الحدي للاستهلاك.
- حيث MPC الميل الحدي للادخار.

أهم الافكار التي أتى بها كينز:

كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.

حيث يرى كينز بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.

يرى كينز ان المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس سبب العرض من السلع والخدمات بل تمكن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه(الجزء من الدخل الوطني أوالفردي ينفق على الاستهلاك والتراكم)[1].

حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا وفي مستوى الدخل ثانيا أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار الذي يتوفق بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال(مضاعف الاستثمار) وفق المعادلة التالية:

- ΔYالتغير في الدخل.
- ΔI الزيادة في الاستثمار.
- K المضاعف.

فالزيادة في الانفاق على الاستثمار يؤدي الى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار مضاعف حيث لم يقدم كينز نموذج خاص بالنمو الاقتصادي بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار ولذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة ومعدل العائد الاستثماري ولم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية حيث يعتبران الادخار دالة في الدخل فقط والمستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار.

وأيضا اهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس الكلاسيكيين الذين ركزوا في دراساتهم على كيفية تراكم رأس المال من خلال تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسات معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم ذلك رأس المال[1].

[1]– عمر عثمان وروح عبد الله إبراهيم، فائد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال افريقيا (حالة ليبيا، تونس ومصر) للفترة (1986–2005م)، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط العربي تحت عنوان الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير، ليبيا طرابلس، 2007م، ص 6.

حيث اعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض ولتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا على مبدأ الطلب بغلق العرض وعليه فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي والذي يعرف على أنه جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك.

حيث أكد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل حيث اعتبر كينز أن مشكلة الرأسمالية هو قصور في الطلب وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار هو دالة للدخل وأكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هنالك[2] طاقات إنتاجية غير مستغلة وقد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا فالتحليل الكنزي يجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المتعلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط في الدخل المخطط حيث يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الاتفاق الكلي بالنحو التالي:

- Yالدخل القومي.
- Iالاتفاق الاستثماري.
- X الصادرات.
- Cالإتفاق الاستهلاكي.
- Gالإتفاق الحكومي.
- M الواردات.

المطلب الثاني: نموذج سولو.

يعتبر نموذج "سولو سوان" نيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيو كلاسيكية في النمو حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذجها هارود دومار عن طريق ادخار عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي.

[1]– أيد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999م، ص.ص 294. 295.

[2]– رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، المرجع السابق ، ص 77.

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)،ومردودية العمل (A) حيث بحوزة الإقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي[1]:

$$Y(t) = F((K(t)) \text{ و } A(t) = L(t) \ldots (11)$$

حيث t تمثل الزمن ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير العوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل التي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي حيث ان الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية[2].

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج "سولو" هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصصات تكون مستغلة بصفة كاملة وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية كالتالي[3]:

ويفرض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار بحيث اذا رمزنا بـ S لنسبة الإدخار فإن الزيادة فى رأس المال تكتب: $dK(t)/dt=SY(t)$ وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $\frac{dL(t)}{dt} = nL(t)$ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في A(t) بزيادة أسية $e^{\lambda t}$ فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كتالي:

[1]– روبرت سولو، مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي، جامعة برينستون، 2009 ص.ص 14.15.

[2]– المرجع نفسه، ص16

[3]– فريديك، نشر نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة أبوعمشة، الطبعة الأولى، السعودية، 2002م، ص.ص 40.41.

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة *K من K بحيث:

$$Sf [K^*] = (n + \lambda) K^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي أن

الشكل (2): الحالة المستقرة للاقتصاد في نموذج سولو سوان.

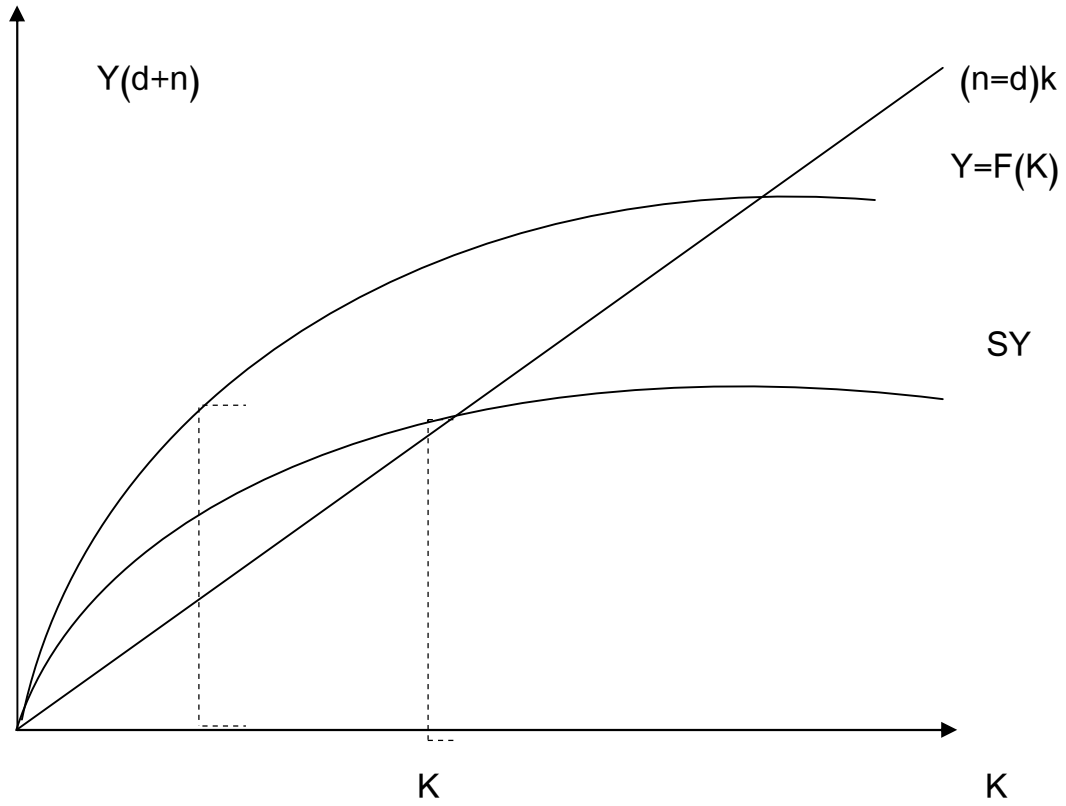

Source : Rabbert J, Gordon, Macroeconomics, 11th Editia, PEARSON Addison Wesley, New York, 2009, P330

ويتضح من الشكل أن الادخار الافراد هو نسبة ثابتة من دخولهم وأن منحى الادخار بين مستوى الادخار عند كل مستوى نسبة من رأس المال للفرد (K) أما الخط المستقيم (n+SK) يظهر مقدار الاستثمار اللازم عند كل نسبة من رأس المال العاملة وذلك لإبقاءعلى نسبة رأس المال الى العمل ثانية وذلك بتوفير الآلات والمعدات

اللازمة لإحلالها محلال تالف منها وتوفير الكمية اللازمة منها أيضا للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة وبعد التحليل السابق لظاهرة النمو الإقتصادي قصير الأجل أما بالنسبة للمدى الطويل فيكون النمو مستقرا في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت ويمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغيير في رأس المال مساويا للصفر حيث كلما كانت نسبة رأس المال أقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو أكبر.

المطلب الثالث: التفسير الحديث:

حيث ينقسم التفسير الحديث إلى قسمين وهما:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر والتقدم التكنولوجي:**

كانت تسعى أغلبية الدول النامية إلى البحث عن الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبار هو وسيلة مكملة الاستثمار المحلي فضلا عن كونه طريقة فعالة لاكتساب المزيد من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الملائمة فالتكنولوجيا هي " فن وعلم الصنعة "وذلك بما تحتويه وتتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات اللازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معنية[1].

وتتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صور من أبرزها تحفيز التقليد وتنشيط الطلب على منتجات تتخذ من محتوى تكنولوجي أكثر حداثة وكذلك إنتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقداتها للميزة بالنسبة التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها ويتوفق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين في البلد المضيف ويتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة على عديد من العوامل[2].

يمكن أن يولد الاستثمار الاجنبي المباشر أثارا على تعزيز الكفاءة من خلال القيام بالمنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية ما يحيز الشركات المحلية على رفع درجة الكفاءة التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير واكتساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.

[1]– عدة قصور، مشكلات التنمية معوقات التكامل الاقتصادي العربي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص 171.

[2]– نضال إبراهيم وآخرون، تخطيط ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 30، أكتوبر 1997م، ص 39.

واكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفرع العمل الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثية من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية[1].

حيث في الواقع يرى بعض الاقتصاديون أن استيراد التكنولوجيا كان العامل الاكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول كاليابان وتايوان كوريا الجنوبية وغيرها من الدول المصنعة حديثا حيث ترى Amesden 1989 ان الطابع المشترك في العملية التنمية الاقتصادية بجميع الدول المصنعة للاستثمار الاجنبي الى البلد المضيف مع حصوله على العملات الأجنبية وهو ما يعتبر مكملا للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتجها الحكومات وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة ويتجه نحو المشاريع المرتفعة المريحة ذات المردودية العالية ويتجنب تمويل المشاريع الغير مربحة في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة وعليه تمير الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية والتوجيه في الإستخدام الأمثل للموارد المالية.

الشكل (3): اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

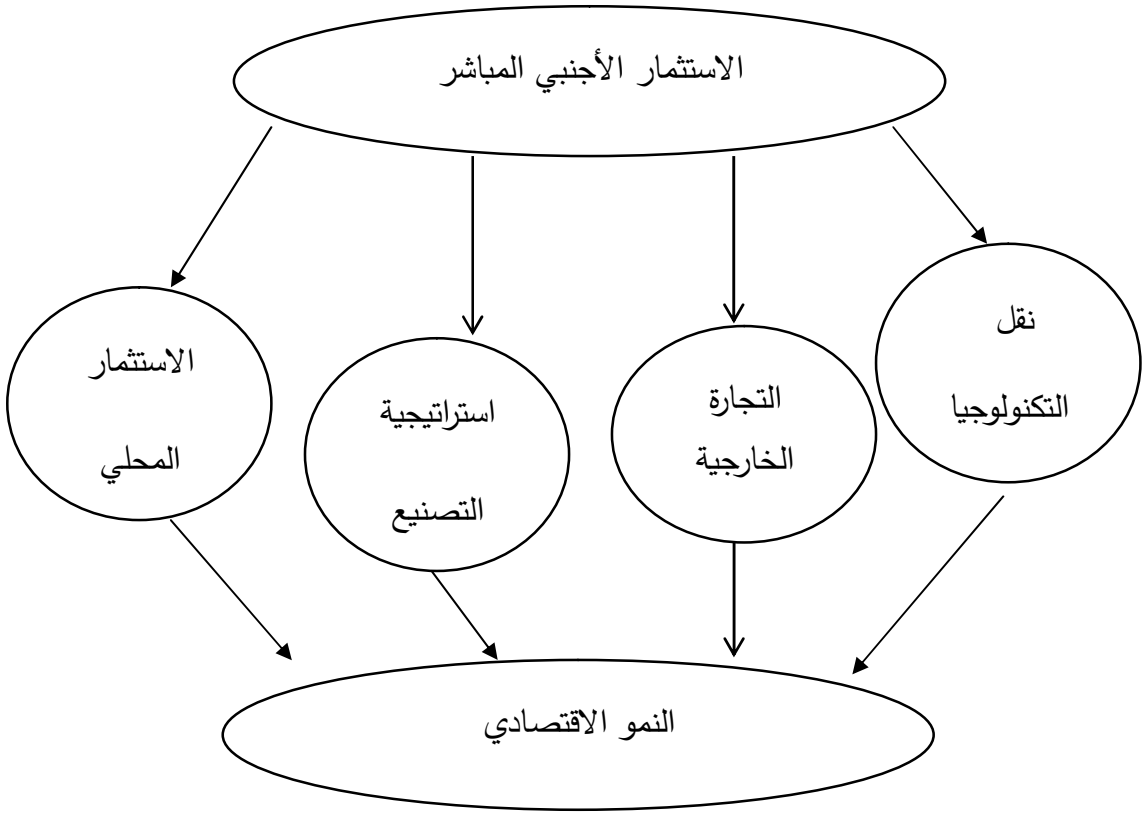

المصدر: إعداد الطالبة

[1]– زانية أحمد مشعل وآخرون أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن، المجلد 23، العدد 1، جامعة العراق، 2007م، ص 7.

-الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والدول المضيفة ويلاحظ أنه على الرغم من اختلاف طبيعة كل منهما إلا أن هنالك العديد من أوجه التشابه فيما بينهما حيث شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نمو في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية إذ يشير التقرير عن منظمة الإنكتاد Unctad عام 1997م أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع الاجنبية للشركات متعددة الجنسيات فقد قامت التجارة الدولية بما يزيد عن 27% وعلى الرغم من الاختلاف بين هاذين المتغيرين إلا أن هنالك أوجه تشابه يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة الموجودة بينهما حيث نذكر منها:

تشابه محددات كل منهما إلى حد كبير مثل حجم السوق المراد دخول فيه القرب الجغرافي من مناطق الاستثمار وكذا البعد عنها مدى وجود استقرار اقتصادي من عدمه في السوق المراد الدخول فيه[1].

تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الاجنبية كما تؤثر هاته الاخيرة بدورها على نحو التجارة الخارجية كما أن السياسات الخاصة في تطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على مستوى الأداء التجريبي الخارجي وكمثال ذلك فإن فرض قيود معينة على الواردات من قبل البلد المضيق في إطار سياسة حماية معنية قد يؤثر بشكل ايجابي على زيادة التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد وذلك لأن المستثمرون الأجانب يدركون أهمية الفرصة المتمثلة في نجاحة استثماراتهم في قطاعات إنتاجية محمية بهدف إحلال الواردات الخاصة بالبلد.

وذلك على الاقل خلال مدة معينة لزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة هاته قد تلعب دورا في تخفيف أو الغاء هذه القيود فيما بعد لأن بقاء وتوطن هذه الاستثمارات يستلزم وجود حدود دنيا من الانفتاح الاقتصادي والجدير بالذكر أن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الاجنبية والتجارة الخارجية وإنما تسعى إلى ايجاد ايطار يمكن للشركات متعددة الجنسيات من النمو والتوسع عالميا بشكل كبير في ظل البيئة الجديدة المتميزة بظهور نظام الإنتاج الدولي المتكامل والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة الدولية وذلك بغية توفير اطار جديد تحافظ فيه الشركات متعددة الجنسيات على قدرتها التنافسية أو ترفعها وبالتالي تزيد من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال قناة الاستثمار والتجارة[2].

وكل من المتغيرين يؤثر أحدهما على الآخر وهذا ما يفسر العلاقة السببية بينهما فالسياسة الهادفة إلى تشجيع الصادرات من شأنها تحفيز الاستثمارات الأجنبية على التدفق المباشر إلى البلد المضيف أما ارتفاع

[1]- OECD Surver of OECDM Work on international investement , Worki,gpaper on international investment, OECD publishing, 1998, P 150.\
[2]- OECD ,Surver of OECD Work in international investement OP, CIT, P 15.

الواردات في هذا الصدد لن يفسر الا باستيراد تجهيزات الإنتاج الخاصة بنشاط المستثمرين الاجانب والتي لا تصنع محليا حتى لو صنعت فإنما تصنع بوحدة اقل وفي المقابل يؤدي غالبا هذا الإستثمار الى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف والمتعلقة بمنتجات المستثمرين الأجانب مثل الشركات متعددة الجنسيات وحتى منتجات الشركة المحلية التي قد تحين من وجود كمية انتاجها بفضل استفادتها من الشركات الأجنبية وفق أثر المحاكاة.

المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000 – 2020م)

لقد أصبح موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام الدولة، حيث شهدت السنوات الاخيرة تزايد المنافسة لجذب الاستثمارت الأجنبية الماشرة، من خلال جعل عوامل جذبها أكثر إنسيابا في جميع قطاعات الاستثمار، عن طريق التحفيزات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، وهو ماتسعي إليه الدولة الجزائرية لتحقيق النمو الإقتصادي .

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

حيث ترجع أسباب النمو الاقتصادي إلى اهمية التقدم التقني في تحفيزه حيث يعمل التقدم التكنولوجي المرافق للاستثمار الأجنبي المباشر على دفع النمو حيث هنالك علاقة وطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث اختلفت الدراسات التجريبية التي قام بها العديد من الاقتصاديون قصد ابراز تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي حيث اختلفت وجهات النظر وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات فبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة والمصدرة له الا ان هذه الدول تنافس استقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخيرات.

شكل(4): يوضح معدل نمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة المتتدة(2000-2014)

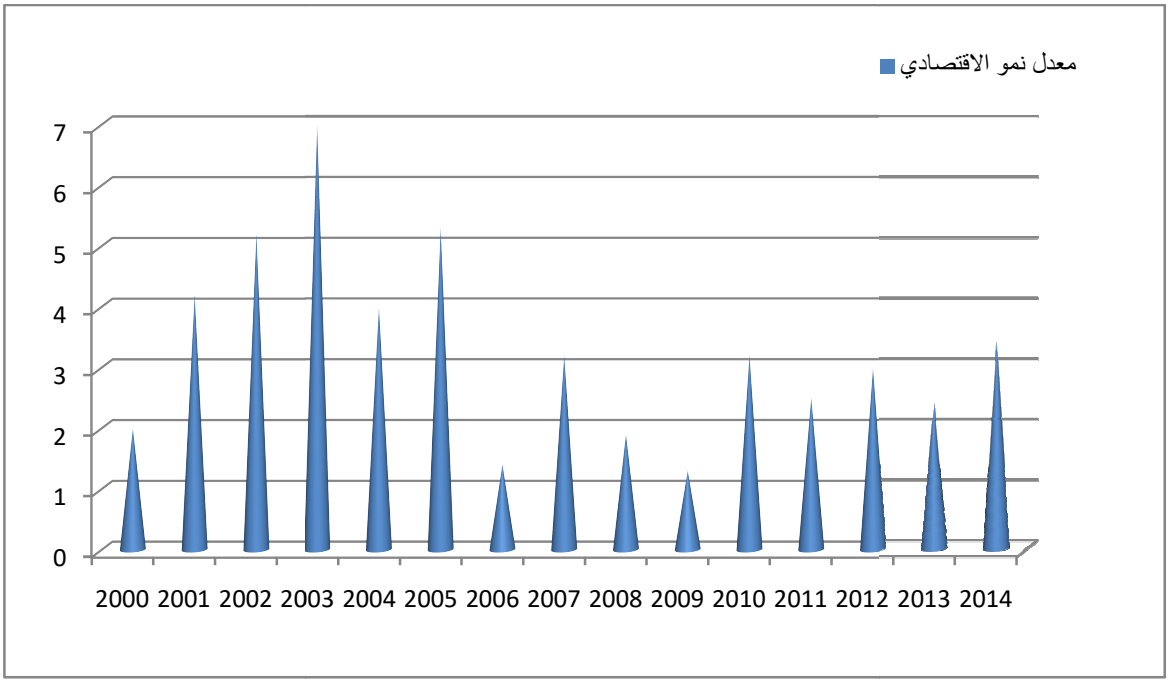

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل(4) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 2000-2014، حيث أن وإنطلاقا من سنة 2001عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوضا حيث إنتقل من 4.61% سنة 2001إلى 7.20 % سنة 2003، وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وقد بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة 5.8% وهذا راجعا أساسا إلى تحسن أسعار النفط في أسواق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري .

حيث أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام الدولة وكذلك الخبراء والمؤسسات التقييم الاستثماري حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال جعل عوامل جذبها أكثر انسيابا في جميع قطاعات الاستثمار.

الجدول رقم (2): يوضح تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الجزائر خلال الفترة (2002-2019م).

السنوات	قيمة تدفقات الصادرات	السنوات	قيمة تدفقات الصادرات
2002	98,6	2011	533,5
2003	28,3	2012	-41,3
2004	253,5	2013	-268,3
2005	-20,2	2014	-18,3
2006	34,0	2015	103,2
2007	150,6	2016	46,5
2008	318,0	2017	-8,7
2009	214,8	2018	879,7
2010	220,5	2019	82,8

بالاعتماد على احصائيات تقارير (UNCTAD) لسنوات مختلفة (2002-2019م) على الموقع الرسمي

Source : U NCTD, FDI/ MNE databesse (WWW .VncTad .org/fdistatistitics).

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان حجم التدفقات الإستثمار الصادرة في الجزائر من السنة 2002 إلى غاية 2010 عرفت إرتفاع كبير حيث بلغت سنة 2010 إرتفاع كبير قدره 220.5 وهذا راجع إلى زيادة حجم قيمة الاستثمارات الأجنبية على عكس السنوات الأخرى حيث شهدت سنة ال 2011 إلى غاية ال 2019إنخفاض رهيب في قيمة تدفق الواردات حيث وصلت إلى أدنى قيمة وهي.82.8

الجدول (3) يوضح حجم الاستثمار الأجنبي الواردة في الجزائرخلال الفترة (2002-2019م).

السنوات	قيمة تدفقات الواردة	السنوات	قيمة تدفقات الواردة
2002	1065,0	2011	2580,6
2003	637,9	2012	1499,4
2004	881,9	2013	1696,9
2005	1145,3	2014	1506,7
2006	1888,2	2015	-584,5
2007	1743,3	2016	1636,3
2008	2631,7	2017	1232,3
2009	2753,8	2018	1466,1
2010	2301,2	2019	1381,9

بالاعتماد على احصائيات تقارير (UNCTAD) لسنوات مختلفة (2002-2019م) على الموقع الرسمي

Source : U NCTD, FDI / MNE databesse (WWW .VncTad .org/fdistatistitics).

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان حجم التدفقات الإستثمار الواردة في الجزائر من السنة 2002 إلى غاية 2010 عرف إرتفاع كبير في قيمة الواردات حيث بلغت سنة 2010 إرتفاع كبير قدره 230.12 وهذا راجع إلى إرتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية على عكس السنوات الأخرى حيث شهدت سنة ال 2011 إلى غاية ال 2019 إنخفاض رهيب في قيمة التدفق حيث وصل حجم التدفقات إلى غاية1381.9

خلاصة الفصل الثاني

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث اصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة وغير القابلة للنقاش، إذ إندفعت جلها في سباق محموم للبحث عن طرق وأليات لإجتذابه فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطردن لذا عملت الدول النامية على توفير الحوافز التي تؤدي إلى تحسين المناخ الإستثمارين وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو افقتصادي.

الجزائر شأنها شأن الدول النامية عملت على إتخاذ جملة من الإجراءات بهدف جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في ظل توجيهها نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تركيزها على القطاع الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الإقتصادي حيث عملت الحكومات المتعاقبة في الجزائر وبالذات بداية من التسعيينات من القرن العشرين على العمل ببرنامج إقتصادي وهيكلي بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتحفيو الإستثمار المحلي والأجنبي.

وبإضافة إلى بعث العديد من المشاريع الرامية إلى إنجاز بنية تحتية تعد أكثر من الازمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ورغم كل الجهود المبذولة لا يزال نصيب الجزائر من تدفقات هذا النوع من الاستثمار جدا ضعيف.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول بالاخص الدول النامية وحضى هذا النوع من الاستثمار بإهتمام كثير من المفكرين الاقتصاديين حيث اصبح هذا النوع ظروري بنسبة للمستثمرين الاجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدولة المضيفة من ناحية اخرى حيث اصبحت الاستثمارات الاجنبية من الأمور الهامة والخطوة التي لا يمكن تجاهلها فالجزائر كباقي الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق قفزة نوعية وزيادة مداخلها وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي لإنعاش عجلة النمو من خلال الاستثمار الاجنبي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ومواكبة الاقتصاد العالمي من جهة اخرى.

حيث عملت الجزائر على اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل توجهها للاقتصاد السوق حيث عملت الحكومات المتعاقبة على العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي يهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي.

لذا حاولنا في بحثنا الإجابة عن الاشكالية التي تدور حول ماهية الاستثمار الاجنبي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث إرتاينا ان نقسم موضوع البحث الى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي فالفصل النظري تناولنا فيه مدخل شامل حول الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ودوافعه، حيث سعينا إلى حصر المفاهيم والمحددات والتحاليل، أما الفصل التطبيقي أردنا من ورائه التعرض إلى العلاقة التي تجمعه مع النمو الإقتصادي والتطرق إلى الفترة التي قدمت لدراسة الأسباب والمؤشرات والتحليل التي دفعت بالنمو الإقتصادي إلى تحرير وتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

-الكتب

1-أحمد الأشقل، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007م

2-اشرف السيد احمد ، قبال الاستثمار الاجنبي المباشر، دار الفكر الجماعي، الاسكندرية،2012

3- إبراهيم حسن مغريبي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل الإستثمار الاقتصادي، دار الثقافة والنشر، لبنان، 2011

4-الأسكوان تطور المناطق الحرة في منطقة السكوا الأمم المتحدة نيويورك، كانون الثاني، 1995

5-أيد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999م.

6-بتير بيكي وديفيد يريشتنكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة لندا حمود، لدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008م.

7-بوشنقير ايمان، بشير بوعلام عمار قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية، 10/01/2015, 13H

8-بول هيرست وجراهم طومسيون، الإقتصاد العالمي، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، طبعة الاولى، بغداد، 2009.

9-تومي صالح، مبادئ التحليل للاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

10-جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.

11-حبيب كميل وحزم، دراسات في الإنماء والتطوير، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997.

12-رعد السامي عبد الرزاق التميمي، العوامة والتنمية المستدامة في الوطن للعربي، دار دجلة عمان، ط 1، 2009م.

13-رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، في عصر العولمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1995.

14-رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية الأردن، 1998م.

15-روبرت سولو، مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي، جامعة بيرستون، 2009

16-زانية أحمد مشعل وآخرون أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن، المجلد 23، العدد 1، جامعة العراق، 2007م.

17-سالم توفيق النصفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988.

18-سرمد كوكب جميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر، عمان الأردن،2001 .

19-سليمان عمر محمد عبد الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر"حقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي"، الطبعة الأولى الأكاديمي، عمان، الأردن،2010 .

20-صرفي محمد موسى، التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان2014.

21-طاهر مرسي عطية، اساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة 1، دار النهضة، القاهر2000

22-عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م،

23-عبد الرزاق حسين ،دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حامد، الأردن

24-عبد السلام ابو قحف، نظرية التداخل وجدول الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شبابا الجامعة، مصر، 1989

24-عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل التحديات الواقع من منظور الإسلامي، دار الجامعة الحديثة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

25-عبد القادر محمد وأخرون، النظرية الإقتصادية الكلية دار الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1997.

26-عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية والمشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000م.

27--عثمان هندي-نادي جبار، العولمة سيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع القاهرة، 2005.

عدنان مناتي صالح، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدوا النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، العراق، 2013.

28-عوض لحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس الإسكندرية مصر، 1993م.

29-فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضربي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000

30-فريديك، نشر نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة أبوعمشة، الطبعة الأولى، السعودية، 2002م.

31-كامل بكري وآخرون، مبادئ لاقتصاد الكلي الدار الجامعية الإسكندرية، 2000م.

32-محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات يونيو2011

33-محمد سيد سعيد، شركات عابرة القومية ومستقبل ظاهرة القومية سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت 1986،

34-محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010م.

35-محمد عبد العزيز عبد الله، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الإقتصادر الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.

36-محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2008م.

37-مشال تودار، دراسات سابقة في إنماء والتطور الاقتصادي، 1997

38-نزيه عبد المقصود مبارك، الأثار الاقتصادية للإستثمار، مؤسسة شباب مصر، القاهرة، 1988.

39-ولاس بيترسن، الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي، مؤسسة الطباعة والنشر نيويورك،مكتبة صيدة، بيروت، 1968

-الأطروحات والرسائل (المذكرات)

1- بدر شحدة، سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني 1995-2010م، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2012م.

2- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة تونس الجزائر المغرب رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة لخضر باتنة، 2007-2008م.

3- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008م.

4- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2008-1996 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود المالية غير منشورة جامعة الجزائر 2008-2007 .

6- عمر عثمان وروح عبد الله إبراهيم، فائد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال افريقيا (حالة ليبيا، تونس ومصر) للفترة (1986-2005م)، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط العربي تحت عنوان الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير، ليبيا طرابلس، 2007م.

7-سعيدي يحي، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة قسنطينة2006-2007.

- المجلات.

1-انيس الخياطي، اسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون الدولي، العدد69، مارس2010 .

2- عدة قصور، مشكلات التنمية معوقات التكامل الاقتصادي العربي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، نضال إبراهيم وآخرون، تخطيط ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 30، أكتوبر 1997م.

3-نضال إبراهيم وآخرون، تخطيط ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 30، أكتوبر 1997م 10/01/2015, 13H

-الملتقيات

1-غسان عيسى العمري، المعضلات الاخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسيات المؤتمر العالمي الدولي السابع تداعيات الازمة الاقتصادية على منظمات الأعمال التحديات الفرص الافاق10-11/11/2009 ، الاردن.

ثانيا:مراجع بالأجنبية.

1-Adam Well, Stead the (Post) stapleseconomy and the post state in Historical, perpeativeCandianPolitical Science Review, vol 1 (1), june 2007

2-Benachenho Abdela tifet et antres d'un budget au marchéalpha éiditions Algérie 2004

3- Paul Schreyer and Frau Cette Koechlin, Purchasingparties_measurement and user, Statistics N30CDE, March 2002

4- OECD ,Surver of OECD Work in international investement OP, CIT - Paul Schreyer and Frau Cette Koechlin, Purchasingparties_measurement and user, Statistics N30CDE, March 2002.

5-OECD Surver of OECDM Work on international investement , Worki,gpaper on international investment, OECD publishing, 1998.

-6 Rabbert J, Gordon, Macroeconomics, 11th Editia, PEARSON Addison Wesley, New York, 2009

ثالثا:المواقع الإلكترونية.

1-Frederic A, Vogel « WhatisPurchasing powerparity ? Word Bank, p 1, Site web http://siteresources.wordbanks.org/ICPINT/Resource/270056-1255977254560/6483625-13338834270350/FVcgel-WhaitisPurchasingPowerParty, consulte le 2023/03/28

2-U NCTD, FDI / MNE databesse (WWW .VncTad .org/fdistatistitics).

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصاددي في الجزائر حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي من أكثر الأنواع تفضيلا فهو شكل من اشكال التمويل الذي تعتمد عليه الدول لأنه يوفر الموارد الازمة للقيام ببرنامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنميةة الاقتصادية في هذه الدول ورفع عجلة التنمية ومستوى النمو الاقتصادي حيث تطرقنا في بداية بحثنا ضمن المبحث الاول حول ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر وأهم اشكاله ودوافعه ومحدداته أما في المبحث الثاني فهو حول النمو الاقتصادي وأهم مؤشراته وقيياسات لنتوصل في الاخير إلى توضيح العلاقة بين المستثمر الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

Sammary :

This study aims to measurethe impact of foreign directinvestment on economicgrowth in Algeria, where foreign investment isconsidered one of the mostpreferred types. And the level of economic growth, where we touched at the beginning of our research within the first topic about what foreign direct investment is and its most important forms, motives and determinants, while in the second topic it is about economic growth and its most important indicators and measurements,so that we can finally clarify the relationship betweenforeign direct investment and economic growth in Algeria preferred types. And the level of economic growth, where we touched at the beginning of our research within the first topic about what foreign direct investment is and its most important forms, motives and determinants, while in the second topic it is about economic growth and its most important indicators and measurements, so that we can finally clarify the relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria.

Résumé:

Cette étude vise à mesurer l'impact de l'investissement direct étranger sur l'économie croissance en Algérie, où l'investissement étranger est considéré comme l'un des types les plus privilégiés. Et lniveau de croissance économique, où nous avons abordé au début de notre recherche dans le premier sujet ce qu'est l'investissement direct étranger et ses formes, motifs et déterminants les plus importants, tandis que dans le deuxième sujet il s'agit de la croissance. économique et de ses plus importants des indicateurs et des mesures, pour enfin clarifier la relation entre les investissements directs étrangers acroissance économique en Algérie.